14 أكتوبر
عدد خاص يصدر عن صحيفة
زنابق
ملحق خاص بحملة التوعية الوطنية عن أطفال الشوارع
الأربعاء 13 يونيو 2012م 16 صفحة
6

في دراسة ميدانية تحليلية حول أطفال الشوارع في اليمن

(30.000) عدد أطفال الشوارع في اليمن (60 ٪) منهم يعملون وينامون في الشوارع

الهجرة الداخلية نحو المدن وانتشار الفقر والبطالة أبرز أسباب لجوء الطفل إلى الشارع

عرض / دنيا هاني

يأتي الاهتمام بأطفال الشوارع كأحد واهم ملمح لظاهرة الطفولة ومشكلاتها في المجتمعات النامية ومنها اليمن. وظاهرة (أطفال الشوارع) ذات طبيعة مركبة متعددة المجالات فهي ظاهرة ومشكلة اجتماعية اقتصادية بل وسياسية وقانونية في آن واحد.

وطفل الشارع هو ذلك الطفل الذي عجزت أسرته عن إشباع حاجاته الأساسية الجسمية والنفسية والثقافية كنتاج لواقع اجتماعي اقتصادي تعايشه الأسرة، في إطار نظام اجتماعي أشمل، دفع بالطفل دون اختيار حقيقي منه إلى الشارع ، يمارس فيه أنواعاً من النشاطات لإشباع حاجاته ، من أجل البقاء، مما يعرضه للخطر وللاستغلال والحرمان من ممارسة حقوقه المجتمعية و قد يعرضه للمساءلة القانونية بهدف حفظ النظام العام.

وتأتي أهمية عرض الدراسة الميدانية التحليلية التي أعدها المجلس الأعلى للأمومة والطفولة التابع للحكومة اليمنية بتمويل من المجلس العربي للطفولة والتنمية (وهو عبارة عن منظمة غير حكومية عربية) ، حول أطفال الشوارع من كونها أول دراسة اجتماعية تشمل أكبر حجم في عينة الدراسة الميدانية وهي لذلك اقرب إلى المسح الاجتماعي الشامل ، وتعتمد منظورات حديثة في التناول لقضايا أطفال الشوارع تبتعد عن الوصف إلى التحليل والمقارنة وتعتمد على أكثر من أداة منهجية ، بهدف بناء وتكوين قاعدة البيانات والمعلومات (كمية وكيفية) عن أطفال الشوارع مما يساعد صانع القرار السياسي على اتخاذ مختلف التدابير والإجراءات الداعمة للطفولة والارتقاء بمعيشتها, إلى جانب معرفة الأسباب والعوامل التي تفرز ظاهرة أطفال الشوارع والتعرف على المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية لأسر هؤلاء الأطفال واستكشاف واقع حياتهم في الشارع (المخاطر التي يتعرضون لها).

ووفقا للدراسة فقد بلغ أطفال الشوارع في اليمن حوالي 30.000 طفل ، 60 ٪ منهم يعملون وينامون في الشوارع وهم منفصلون عن أسرهم ، في حين أن 40 ٪ المتبقية يعملون في الشوارع ويأوون ليلا إلى نوع من أنواع المساكن المؤقتة.

الدراسة الحكومية الأولى

وتعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها التي تقوم بها الحكومة، وقد أجريت في ثمان من محافظات اليمن البالغ عددها 21 محافظة، وهي صنعاء وعدن وتعز والحديدة وحضرموت وإب وحجة وذمار. وقد اختار الباحثون عينة بحث قوامها 4.760 طفلا من أطفال الشوارع (منهم 718 طفلة و4.042 طفلاً) تتراوح أعمارهم بين 6 و17 عاما.

وإذا كانت إحدى الدراسات قد حددت عدد أطفال الشوارع بـ(7000) طفل في العاصمة فقط فإن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المولدة لهذه الظاهرة لا تزال ذات أهمية كبيرة في إبراز عوامل متعددة تدفع بالأطفال إلى الشارع فالهجرة الداخلية نحو المدن والفقر والبطالة وتزايد معدلات الخصوبة مع غياب الخدمات الاجتماعية مثل الضمان الاجتماعي وتخلي الدولة عن دعم الفقراء والعاطلين كل ذلك يؤكد صحة التقدير لتزايد حجم ظاهرة أطفال الشوارع.

ووفقاً لعينة الدراسة الميدانية والتي شملت (4760) من أطفال الشوارع جميعهم في الفئة العمرية من 6 إلى 17 سنة ما عدا 75 شخصاً في عمر 18 سنة وهذا الأخير يتجاوز مفهوم الطفل من حيث الإطار القانوني والمفاهيمي إلا انه لا يزال يعيش ضمن أطفال الشوارع ويعمل معهم. وقد يكون هؤلاء من حيث المفهوم البيولوجي للطفولة قد نضجوا إلا أنهم اجتماعيا لا يزالون يصنفون تحت فئة أطفال الشوارع . وجميع أفراد العينة يتصفون بخصائص تعليمية متدنية فغالبيتهم لم يحصوا إلا على التعليم الأساسي إضافة إلى وجود 521 طفلاً بنسبة 10,9٪ أميين.

وأظهرت الدراسة إن غالبية أطفال الشوارع لا يزال آباؤهم على قيد الحياة وليس كما ذهبت بعض الدراسات والتحقيقات الصحفية إلى أنهم يتامى فالنسبة تصل إلى 90.5 ٪ بعدد 4308 أطفال من أصل (4760) أفادوا أن أبويهم لا يزالون على قيد الحياة في حين أفاد (452) طفلا بنسبة 9.5 ٪ بأن أبويهم متوفون. ومعنى ذلك إن غياب الأب ليس فقط بسبب الوفاة بل أيضا بسبب الهجرة والطلاق وهنا تتعدد البدائل لإيواء الطفل بدلاً عن أبويه نجد الأخ الأكبر يرعى إخوته الأطفال في الشارع أو احد أقاربه مثل العم والخال حيث يعود الطفل إلى منزلهم ليلاً للمبيت وقليلون جداً أفادوا بأنهم يبيتون عند أحد من معارفهم.

وقد أوضحت الدراسة إن غالبية هؤلاء الأطفال يسكنون في بيوت غير صحية فهي مزدحمة بالأطفال وتتكون من غرفتين أو ثلاث غرف بعضها مبني من الحجر والاسمنت والأخرى من الصفيح (702) وصندقة خشبية (11)و في عشة (9) مع العلم إن أكثر من أسرة تتشارك نفس السكن (أي مجموعة من الأسر ذات علاقة قرابة). وهذه المنازل في غالبيتها تتوافر بعض الخدمات الحديثة مثل الكهرباء والتلفزيون مع وجود 34 أسرة لديها جهاز ديجتال (استقبال القنوات الفضائية).

واعتبار أن المدن الكبيرة تشكل مصدر جذب للهجرة الداخلية إنما يدل على خلل في توزيع ثمار التنمية بل وانحياز في التنمية تجاه المدن الكبيرة وإهمال المدن الأخرى وخاصة الريف. والنسبة تصل إلى 62.2 ٪ من الأطفال الذين تمت مقابلاتهم ولدوا في الريف مقابل 37.8 ٪ ولدوا في المدينة وبالأرقام فهناك (2959) من أطفال الشوارع (من إجمالي عينة الدراسة) ولدوا في الريف وهاجرت أسرهم إلى المدن حيث تقيم فيها نظراً لتواجد الخدمات وبعض فرص العمل حتى لو كان هذا العمل هو التسول عن طريق الأطفال.

يذكر إن أطفال الشوارع رغم تعودهم على الحياة والعمل في الشارع واستيعابهم لمتطلبات سوق العمل غير الرسمية فان 10، 7 من عينة الدراسة لا تزال ترى في الشارع انه مصدر للخوف وعدم الأمان.

وأشار د.فؤاد الصلاحي ، رئيس فريق البحث الذي قام بإعداد وتنفيذ هذه الدراسة، إلى أنه «يمكن استغلال أطفال الشوارع في بيع المخدرات ويمكن استغلال الإناث في تجارة الجنس، كما يمكن تهريبهم وبيعهم...فهؤلاء الأطفال يرغبون في العيش ولذلك يضطرون للضلوع في مثل هذه الأنشطة غير القانونية».

ولاحظت الدراسة أن هناك عددا من الأمراض المنتشرة بين أطفال الشوارع مثل الإسهال والملاريا ووجع الظهر والدوار المستمر والتهابات الصدر المزمنة والتهابات العين والتهاب الكبد والتهاب اللوزتين. كما أن بعضهم يعاني من الهزال وفقر الدم.

رؤى ومقترحات

وضعت الدراسة عدداً من الرؤى والمقترحات العملية في مجال مكافحة ظاهرة أطفال الشوارع أبرزها النهوض بواقع الأسرة والتعزيز من قدراتها من خلال تركيز الجهود على دعم الأسر الفقيرة والمعوزة وذات العائل الواحد كالنساء ربات الأسر الفقيرات والعمل على توفير مصادر دخل ورزق شريف للأسر الفقيرة وذات العائل العاطل ومساعدة الأسر الفقيرة والأمية على الانضمام إلى أي مشروعات إنمائية وإنتاجية مدرة للدخل و توسيع مظلة الضمان الاجتماعي، وتوزيع المعاشات هذا إلى جانب تقوية مبدأ التكافل الاجتماعي وتفعيله كما حث عليه ديننا الإسلامي الحنيف و حماية الأسرة من التفكك والانهيار وتقوية أواصرها والتأكيد على ضرورة وجود الطفل وسط أسرة متماسكة حانية وتيسير وتسهيل أمر حصول الأسر الفقيرة على القروض الصغيرة التي تمكنها من إقامة مشروعات إنتاجية مفيدة وتكييف برامج محو الأمية وتشجيع أفراد الأسر الفقيرة والأمية على الانضمام إلى برامج محو الأمية.

كما وجدت أن على دور البحث العلمي (الجامعات / المراكز العلمية) المشاركة في التصدي لمشكلة أطفال الشوارع.

والنهوض بالمجال البيئي لأطفال الشوارع ونقصد بذلك الارتقاء بالمناطق العشوائية التي يقطنها أطفال الشوارع مع أسرهم وأقاربهم فهذه المناطق تشكل مفرزة لأطفال الشوارع، أو الأطفال المنحرفين فتنمية الأحياء العشوائية والفقيرة ينبغي أن يأخذ حيزاً من الاهتمام في خطط وبرامج التنمية.

- الاهتمام بالتعليم ومحو أمية أطفال الشوارع من خلال تحسين نظام التعليم وأسلوب وطرائق التدريس مع ضرورة إعادة النظر في برامج التعليم الأساس لأن أي فشل في التعليم وأي تقصير في احتواء الطالب وأي قسوة نحوه يقود إلى الهروب والتسرب والى الأمية بين الأطفال والتأكيد على مبدأ مجانية التعليم الأساس العام كما نص على ذلك الدستور والقوانين وعدم إرهاق الأسر بالطلبات المدرسية التي لا تقوى على شرائها أو توفيرها وتمكين الأطفال من فرص التعليم الفني والتدريب المهني.

- الدور الإعلامي والتثقيفي مهم وينبغي على الإعلام بوسائطه المختلفة المرئية والمسموعة والمكتوبة أن يلعب دوراً كبيراً في قضية أطفال الشوارع ابتداءً من تغيير نظرة المجتمع السلبية نحو ظاهرة أطفال الشوارع .

- تعزيز وتقوية البنى المؤسسة العاملة في مجال الطفولة من خلال دعم وتقوية المجلس الأعلى للأمومة والطفولة وتشجيع دوره في مجال رعاية الطفولة وحمايتها ورفده بالكفاءات العاملة وإبراز جهوده ودعم وتشجيع الجمعيات والمؤسسات الأهلية العاملة في مجال الطفولة وحقوق الطفل و التواصل مع الخبرات المتقدمة في مجال أطفال الشوارع.

الرصد والمتابعة المستمرة للتحقق من مستوى تنفيذ القوانين والتشريعات والاتفاقيات الدولية المؤكدة على حقوق الطفل وحمايته من أشكال العنف والإساءة والإهمال.

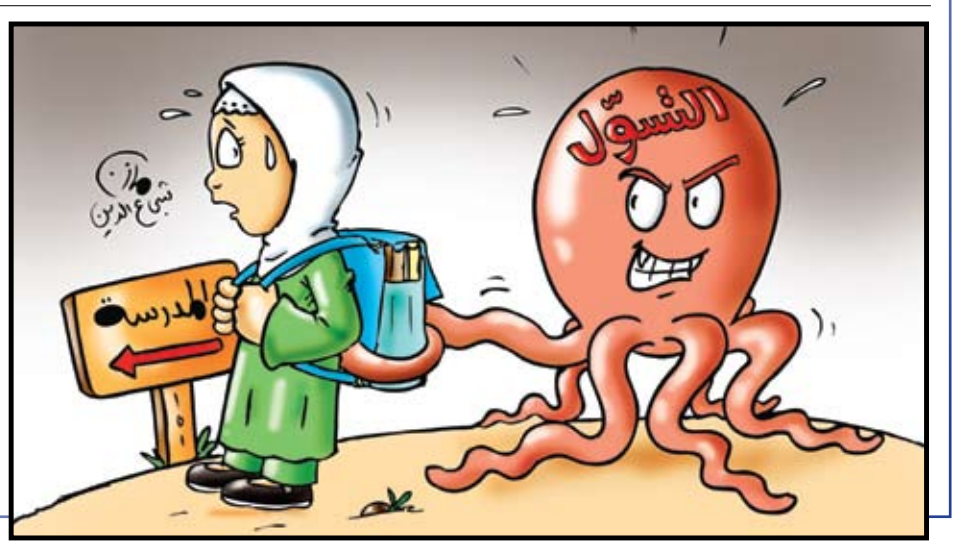

معالجة ظاهرة أطفال الشوارع مسؤولية مشتركة بين الدولة والمجتمع